

## عبدالصمد: عدم التزام الحكومة بتقديم أرقام الميزانية يثير الريبة حول وجود مشاريع تنفيعية

رأى رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان عدم التزام الجانب الحكومي بتزويد اللجنة بالأرقام المتعلقة بالميزانية، أمر يثير الريبة والتوجس من نية بعض الأطراف إقحام مشاريع تنفيعية في الخطة التنموية، محذرا الحكومة من ان المجلس سيصتدى لأي انحراف مالي أو إداري، مؤكدا انها «واهمة» اذا ظنت ان الرقابة الحقيقية غائبة في المجلس الحالي.

وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين ان اللجنة وجهت الدعوة لوزير المالية مصطفى الشمالي وأركان الوزارة المسؤولين عن الميزانية منذ أكثر من اسبوع، لحضور الاجتماع الذي عقده اللجنة أمس الأول والذي كان من المقرر ان يناقش الإطار العام للميزانية فيما يتعلق بالإيرادات المتوقعة من البترول في السنة الحالية واحتساب سعر البرميل والصرف وكمية البترول المتوقع إنتاجها بالإضافة الى المصروفات المتوقعة.

وأضاف: «وناقشنا في بداية الاجتماع توصيات قديمة للجنة في تقريرها المتعلق بالميزانية السابقة، واكتشفنا مع الأسف ان وزارة المالية لم تنفذ بعض التوصيات وخاصة فيما يتعلق ببعض الجوانب والأجهزة الحكومية، وعلى سبيل المثال هناك جهاز المنافسة لم تطبق عليه التوصية التي تلزم الجهات الحكومية بتصنيف الميزانيات بحسب الأبواب والبنود، بحيث لا يتم السماح بقتل الميزانيات من بند لآخر إلا بموافقة الوزارة، ولا من باب الى باب إلا بقانون، مشيرا الى ان اللجنة، أصرت على ضرورة التزام الحكومة بهذه التوصيات وتطبيقها على الميزانية».

وبين ان الحكومة لم تلتزم بالتوصية المتعلقة بإجراء دراسة شاملة للكوادر والزيادات، وفوجئنا بأن الحكومة قامت قبل فترة بزيادة مكافآت القيايين بمبالغ وصلت الى 5 آلاف دينار في الشهر، لافتا الى ان الحكومة لم تلتزم أيضا بتسمية وكيل مستقل للميزانية، وذكر ان اللجنة عندما ازادت الانتقال الى مناقشة الإطار العام للميزانية، فوجئنا بان الأداة في وزارة المالية يبلغوننا بانهم غير مستعدين، ولا توجد لديهم حتى أرقام عامة عن الميزانية، كما هو متفق عليه في الدعوة التي وجهت قبل أكثر من الأسبوع، على الرغم من انهم أبلغونا بانهم جاهزون للاجتماع وللمناقشة الأرقام العامة للميزانية، ولم يفحصوا عن اي رقم بشأن الميزانية، وكانت مبرراتهم واهية وغير منطقية وغير مقبولة بالمره.

وقال عبدالصمد: «أخشى ما أخشاه أنهم لا يريدون الإفصاح عن أرقام الميزانية حتى لا يلتزموا بها لأن هناك مبالغ ستضاف الى الميزانية في هذه الفترة البسيطة وقد تتعلق بأمور تحت مبرر التنمية ومشاريع التنمية، وأخشى ان تكون هذه المشاريع تنفيعية، مطالبا وزير المالية بالا خضوع لأي جهة وتحت أي مبرر او مسمى، بإضافة أرقام الى الميزانية».

وكشف عن ان هناك جهات تريد إقحام بعض المبالغ في الميزانية تحت مبرر التنمية، وتهدد باللجوء الى سمو رئيس الوزراء في حال عدم الموافقة لها على هذه الأرقام، مبينا ان المقصود بالأطراف ليس أفرادا عاديين بل وزراء في الحكومة. وأكد عبدالصمد اننا ستقف ضد أي محاولة لإدخال مشاريع تنفيعية بضعفوات معينة، وأمل من وزير المالية ألا يستجيب للضعفوات، مضيفا: وهناك أمور أخرى لا نريد ان نطرحها الى حين التأكد منها، ونأمل ان تكون مجرد شائعات، ولا يتهمون ان هذا المجلس ليس مجلس رقابة حقيقية كما يشيع البعض ان المجلس الحالي لا توجد فيه معارضة، بل على العكس، فهناك مجموعة من النواب سيتصدون من الآن لأي انحراف او فساد حكومي سواء مالي أو إداري.

وشدد على ان لجنة الميزانيات لا تقف ضد المشاريع التنموية، بل انها تصر على تنفيذ هذه المشاريع، خصوصا مشاريع الباب الرابع، وتريد الاستثمار والبنية التحتية، ولكن لا تقبل بمبرر مشاريع تنفيعية تحت هذه المبررات، ومن يستند الى خطة التنمية، فإن الخطة التنموية الثالثة والرابعة لم تقر من قبل مجلس الأمة بل رفضت، مبينا انه بالإمكان اذا أرادوا وضع خطة تنموية حقيقية ان نعد خطة موضوعية من 2015 الى 2020.

وأشار الى ان أعضاء اللجنة قرروا رفع الاجتماع وأبلغوا الجانب الحكومي بأننا: «لم نحضر للتعارف وشرب الشاي»، واتفقنا على ان نحضر الحكومة في 14 يناير وهي جاهزة بحسب الأرقام السابقة، واذا كانت هناك أرقام جديدة فيجب ان تكون مقنعة وليست مشاريع تنفيعية.



عدنان عبدالصمد

## الدبوس يقترح توفير السكن للمتروجة من غير كويتي والأرمل والمطلقة بصفة الانتفاع

قدم النائب عصام الدبوس اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعايا السكنية، وجاء الاقتراح كالتالي:

● مادة أولى: تعدل الفقرة الأخيرة من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه ليكون نصها كالتالي: «واستثناء من أحكام الفقرة الأولى تقوم المؤسسة بتوفير المسكن للمطلقة المتروجة من غير كويتي والمطلقة وللأرمل والعازبة التي تجاوزت سن الأربعين بصفة انتفاع».

● مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.



عصام الدبوس

## حماد: معاش استثنائي للأفراد وضباط الصف المتقاعد من «الداخلية» و«الدفاع» والحرس الوطني

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا بقانون في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

● مادة أولى: يمنح معاشا استثنائيا لضباط الصف والأفراد العسكريون ممن تقاعد منهم بالجهات العسكرية الثلاث «الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني» والإدارة العامة للاطفاء، بقيمة 300 دينار شهريا لمن امضوا 25 سنة في الخدمة، وبقية 250 دينار شهريا لمن امضوا 20 سنة في الخدمة.

● مادة ثانية: يمنح المذكورون بالمادة الأولى من هذا القانون مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة.

● مادة ثالثة: تتحمل الخزنة العامة للدولة دفع المعاشات الاستثنائية للمشمولين بأحكام هذا القانون، على ان تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرفها لمستحقيها.

● مادة رابعة: تتحمل الجهات العسكرية الثلاث «الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني»، والإدارة العامة للاطفاء دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتهما للمشمولين بأحكام هذا القانون.



سعدون حماد

## عسكر لزيادة كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين بالرعاية السكنية

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يعانيه المواطنون اصحاب الطلبات الاسكانية بعد تخصيص المؤسسة العامة للرعاية السكنية الاراضي لهم من تكلفة عالية لمواد البناء، مما يتفقد كامل الاسرة الكويتية ويضعها في خاتمة القروض وتراكم الديون.

وأكد الاقتراح على رفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين بالرعاية السكنية (الارض وقروض او البيوت الحكومية) 50٪ عما هو معمول به وذلك اعتبارا من بداية السنة المالية 2013/2012.



عسكر العنزي

## 5 نواب قدموا قانوناً يقسم الكويت إلى 5 دوائر انتخابية بصوت واحد



نيل الفضل



د. معصومة المبارك

قدم النواب صفاء الهاشم ومعصومة المبارك ونيل الفضل وخليل الصالح وكامل العوضي اقتراحا بقانون بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وجاء القانون كالتالي:

### ● مادة أولى

تقسم الكويت الى خمس دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة طبقا للجدول المرافق لهذا القانون.

### ● مادة ثانية

تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

### ● مادة ثالثة

يلغى القانون رقم 4 لسنة 2006 والقانون رقم 5 لسنة 1996 والمرسوم بالقانون رقم 99 لسنة 1980 المشار اليها، كما يلغى البند «ب» من المادة 38 من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار اليه.

الجدول المرافق لقانون رقم... لسنة 2012

في شأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة

● الدائرة الانتخابية الأولى: الشرق، الدسمه، المطية، دسمان، بنيد القار، الدعية، الشعب، جزيرة فلكا وسائر الجزر، حولي، النقرة، ميدان حولي، بيان، مشرف، السالمية، البدع، الراس، سلوى، الرميثة، ضاحية مبارك العبدالله الجابر، اتجفة.

● الدائرة الانتخابية الثانية: المرقاب، ضاحية عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، القاسية، المتصورة، الفيحاء، النزهة، الصليبيات، الدوحة، جنوب الدوحة، غرناطة، القيروان، الشويخ الصحية، جابر الأحمد، الصبية.

● الدائرة الانتخابية الثالثة: كيفان، الروضة، العبدلية، الجابرية، السرة، الخالدية، قرطبة، البرهوك، ابرق خيطان، خيطان الجديدة، السلام، الصديق، حطين، الشهداء، الزهراء.

● الدائرة الانتخابية الرابعة: الفردوس، العمرية، الرابعة، الرقعي، الاندلس، النهضة، جليب الشيوخ، ضاحية صباح الناصر، الشدادية، صيهد العوازم، الرحبا، العصبية، العارضة، اشبيبية، ضاحية عبدالله المبارك، الجهراء الجديدة، الصليبية والمسالك الحكومية، مدينة سعد العبدالله، الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود الكويت مع العراق شمالا وغربا وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتباهة جنوبا.

● الدائرة الانتخابية الخامسة: الاحمدي، المقوع، واره والصبيحية والجعيان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا، هدية، الفتاس، المهولة، ابوحفيفة، الفينطيس، ابوقفير، ابوالحصانية، المسيلة، ضاحية صباح السالم، الرقة، الصباحية، الظهر العقبية، القرين، العدان، القصور، مبارك الكبير، ضاحية فهد الاحمد، ضاحية جابر العلي، الفحيحيل، المنقف، ضاحية علي صباح السالم، ميناء عبدالله، الزور، الوفرة وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا، مدينة صباح الاحمد.

## استقبل سفير اليابان وفرنسا ورئيس نقابة المحامين الراشد يهنئ محارب لانتخابه مديراً عاماً لـ «الكسو»



الرئيس علي الراشد خلال استقباله السفير الفرنسية

بعث رئيس مجلس الأمة علي الراشد بترقية تهنئة لـ د.عبدالله محارب يهنئه فيها على انتخابه مديرا عاما للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو). وقال الراشد في برقيته: بعد إعلان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) في ختام حفلها الذي أقيم في تونس الشقيقة بانتخاب شخصكم الكريم مديرا عاما للمنظمة، أود أن أعرب لكم عن تهنئتي القلبية أشرفها بدعاء صادق الى الباري جل شأنه أن يبارك جهودكم الموقفة التي أئبعت قلوبها بفوزكم بهذه المكاة المرموقة، أمدك الله بعون من لدنه الى ما يتطلع اليه بلدنا العزيز من دوام الرفعة والسؤدد والرفي والإزدهار في ظل قيادة حضرة صاحب السمو المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله تعالى وسدد خطاهما لما فيه الخير والساد لأمور البلاد والمواطنين.

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه صباح أمس سفير اليابان لدى الكويت توشيهيرو تسوجيهارا.

وجرى خلال المقابلة بحث آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. كما استقبل الراشد سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى الكويت ندى يافي وتم خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها. من جانب آخر، استقبل الراشد رئيس نقابة المحامين الكويتية خالد الكندري وبعض أعضاء النقابة.



الراشد مستقبلا السفير الياباني



رئيس مجلس الأمة مع رئيس وأعضاء نقابة المحامين

## الصالح يطالب وزير المواصلات بمعالجة قضية الموظفين المفصولين

وجه النائب خليل الصالح رسالة إلى وزير المواصلات سالم الأذينة لتصحيح مواطن الخلل في وزارته بشأن الموظفين المفصولين، محذرا اياه من التعامل مع مجلس الأمة بمبدأ الإزدواجية، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة الجدية في التعامل مع المجلس، خاصة وأنه جاء بكل النوايا الحسنة للتعاون والإنجاز.

وأكد الصالح أنه على الوزير الأذينة العمل وفق ما جاء به الخطاب السامي لسمو أمير البلاد حفظه الله في الجلسة الافتتاحية لمجلس الإامة من مضامين ودعوات صادقة للبدء في مرحلة بناء وعمل وطني حقيقي، والاعتراف بجوانب الخلل الواجب تشخيصها، حيث أوضح سموه أن أولى خطوات الإصلاح تبدأ بالاعتراف بالخلل وحسن تشخيصه وتحديد أسبابه ليتسنى إصلاح الخلل ومعالجته على نحو سليم، ومن ثم فاصبح لزاما على الوزراء الاصغاء للتوجيهات السامية والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.

وأوضح الصالح ان مجلس الأمة قام بتوضيح مكانم الخلل للوزير المعني، خاصة واننا نستهدف الإصلاح وفق القانون ولكن للأسف لم يبد أي جانب من التعاون فيما تمت مناقشته حول موظفيه، مبينا أن مجلس الأمة لن يتهاون مع أي تقصير حكومي أو أخطاء تنفيذية.



خليل الصالح

## البدالي يقترح قبول العسكريين الجامعيين بالحرس الوطني في دورات الضباط

قدم النائب بدر البدالي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته ان إلحاق عسكري الحرس الوطني الحاصلين على الشهادة الجامعية بدورة الضباط أمر مستحق تقديرا لما يقدمونه من مجهود لحماية أمن الوطن واستقراره ولفرض العدالة أسوة باقرانهم في المؤسسات العسكرية الأخرى، وان عدم إلحاقهم بدورات الضباط قد يكون سببا في تسريحهم من مؤسسة الحرس الوطني، ما يعني ابتعاد الكفاءات واصحاب الخبرة التي يجب ان تكون محل اهتمام الجميع عن العمل.

وان عددا من العسكريين في الحرس الوطني سبق ان حصلوا على مؤهلات جامعية منذ فترة وحتى الآن ومن جامعات معترف بها ما يؤكد حرصهم على استكمال دراستهم وتطوير أدائهم لصالح عملهم، وعلى الرغم من انه لم يتم إلحاق هؤلاء العسكريين الجامعيين بدورة الضباط وتم في المقابل قبول حملة شهادة البليوم في دورة الضباط.

لذا فإقتراحه بتقديم اقتراح برغبة التالي ذكره برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر. ونص الاقتراح على السماح بإدخال العسكريين الجامعيين بالحرس الوطني دورات الضباط أسوة بزملائهم من حملة شهادة البليوم في الحرس الوطني وأسوة بالعسكريين حملة الشهادة الجامعية في المؤسسات العسكرية الأخرى.



بدر البدالي

## الهاشم تطالب وزير النفط بوقف ظلم المديرين الأجانب للموظفين الكويتيين

دعت مراقبة مجلس الأمة النائبة صفاء الهاشم وزير النفط هاني حسين إلى مراجعة الأخطاء في وزارة النفط في عدة أمور وتصحيحها في أسرع وقت، خاصة أن أمامة الآن فرصة ممتازة للتصحيح. وأكدت «الهاشم» عبر تصريح صحفي، أن من أهم النقاط التي يجب على وزير النفط أن يلتفت اليها هو الظلم الواقع على الموظفين الكويتيين من قبل بعض المديرين الأجانب في وزارة النفط والشركات التابعة لها، وعدم نقل الخبرات المهنية المطلوبة للموظفين الكويتيين كما هو متفق عليه في عقودهم المكلفة على الدولة، وإعادة النظر في الهيكلية المالية والإدارية والتشغيلية في الشركات التي تتبع وزارة النفط نظرا لحكم الفوضى والشللية والمحسوبية ما بين موظفي هذه الشركات.

ورفضت الهاشم تحويل الشركات النفطية إلى عذب خاصة نادر بالشللية والمحسوبية والمحاصصة فيما يتعلق بالترقيات والمناصب القيادية بما يؤدي إلى قتل طموحات المجتهدين، وتكريس نهج الاعتماد على الولاءات الحزبية والسياسية بعيدا عن المنطق الذي يفرض وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

وأكدت الهاشم أنه يجب أن تسود لغة إعطاء كل ذي حق حقه بغض النظر عن الانتماءات، وعلى الوزير العمل عليها بكل جد واجتهاد، وأضافت الهاشم بان ما أثير عن التجاوزات في الترقيات التي تمت مؤخرا في القطاع النفطي سيخضع لمتابعتنا وسنعمل على انصاف المتضررين ومحاسبة المسؤولين عن ظلم الكفاءات الكويتية، وعلى الوزير تطبيق مفهوم الشفافية في اختيار اللجنة المحايدة لأن ما رأيناه حتى الآن لا يخدم حقوق الموظفين والانصاف العادل لهم. وناشدت الهاشم أعضاء اللجنة تقديم استقالاتهم منها نظرا لعدم حيادية هذه اللجنة كون أعضائها لهم صلة مباشرة.

وأكدت الهاشم أن هذه فرصة لإعادة النظر في النظام التشغيلي والمالي والإداري للشركات النفطية والقطاع.

أما ما يخص سرقات الديزل فوجهت الهاشم سؤالاً لبرلمانها إلى وزير النفط خلال الفترة القليلة الماضية حول سرقة الديزل التي تمت في شركة صناعة الكيماويات البترولية ومطالبة بالتكلفة المالية وكيفية حصول السرقة وأسبابها، ومن هم المتهمون في القضية ومن الذي قبض ثمن الديزل والى أين يتم تهريبه؟



صفاء الهاشم

## الفرع يرفض تحويل جلسة مناقشة الوضع الأمني إلى سرية

رفض النائب نواف الفرع تحويل الجلسة الخاصة بمناقشة الوضع الأمني التي ستعقد في العاشر من يناير الجاري لجلسة سرية.

وقال الفرع في تصريح صحفي: نرفض التوجه بأن تكون مناقشة الوضع الأمني في جلسة سرية لأنه ليس هناك أي مبرر على الحاجة للسرية فنحن امام قضية تمس جميع شرائح المجتمع الكويتي وكذلك المقيمون.

وأضاف أن قضية الوضع الأمني وما وصل اليه من إفلات وتزايد في عدد الجرائم وفق الإحصائيات الرسمية تؤكد ارتفاع جرائم القتل والخدرات.

وشدد الفرع على ان الهدف من مناقشة القضية في جلسة خاصة للوقوف على ردود وزير الداخلية تجاه فشل السياسة الأمنية والخطط المعمول بها لمكافحة الجريمة وما شهدته الفترة الأخيرة وماذا فعلت الوزارة وما اجراءاتها المتخذة للتصدي للتدهور الأمني.

ودعا الفرع وزير الداخلية الى أن يأتي للجلسة بتفاصيل لهذه الإحصائيات لان اليوم المواطن يتضرر بعدم الأمان عند خروجه للشوارع ويحب عليه الاجابة عن الكثير من التساؤلات النيابية وكيفية تفعيل الدور الأمني لمعالجة هذه القضية.



نواف الفرع